

مادة قضايا بحثية

إعداد الباحث

م. علي الشهري



دراسة قضية بحثية التكليف الثاني

01

تلخيص ومناقشة دراسة بعنوان

آثار تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد على تنافسية شركات القطاع الخاص. دراسة حالة في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية

اسم الباحث: بدر سعد فايز الشهراني
عنوان المجلة: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٦ (١٦)
سنة النشر: ٢٠٢٢

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد على تنافسية شركات القطاع الخاص، وتبيان الروابط بين هذه المتغيرات. وتحتوي إدارة الأفراد على التدريب والتطوير، والاختيار والتوظيف، والتعويض وتقييم أداء العاملين، في حين تنطوي تطبيقات إدارة الجودة الشاملة على التحسين المستمر، والتركيز على العملاء، ودعم الإدارة العليا، ومشاركة الموظفين، وتدريب وتأهيل وتعليم العاملين.

واستخدمت الدراسة النمذجة الحصائية والمنهج الوصفي التحليلي والمقارن، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واعتمدت الدراسة على مجتمع مكون من العاملين في القطاع الخاص في منشآت تابعة لأحد هذه القطاعات: الشركات الخدمائية، المؤسسات التجارية، الشركات الصناعية. ويتكون هذا المجتمع من ٢٩٩٠ نشاطًا. وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من (٦٢٤) منظمة ناشطة في القطاع الخاص في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. والذين تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية.

وتمحورت مشكلة الدراسة في التعرف على آثار تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد على تنافسية شركات القطاع الخاص، وتوضيح الروابط بين هذه المتغيرات، وأشارت النتائج إلى ما يلي:

١. وجود تأثير لتطبيقات إدارة الجودة الشاملة على ممارسات إدارة الأفراد بطرق مختلفة وغير متساوية، لكن هذا التأثير يؤدي في مجمله إلى الترفيع من المزايا التنافسية للمنظمات.
 ٢. وجود تأثير إيجابي ومرتفع لتعويض ومكافأة العاملين على كل ممارسات إدارة الجودة الشاملة وإدارة التكلفة.
 ٣. تساعد ممارسات الإدارة العليا الخاصة بتقييم أداء منسوبيها في وضع برامج تأهيل ودعم وتطوير وتعليم منسوبيها.
- يساعد حسن اختيار العاملين وتوظيفهم على الضغط على التكلفة، ومواصلة تدريبهم وتأهيلهم وتعليمهم، وتحقيق كلها ميزات تنافسية مستدامة للمنظمة.

١. موضوع الدراسة:

يعد موضوع إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد من الموضوعات المهمة والتي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين، نظراً لأنهما عمليتين تتعلقان بشكل كبير بتنافسية الشركات.

٢. عنوان الدراسة:

يتضح من العنوان أنه يعبر عن مشكلة البحث وهدفه تعبيراً دقيقاً، كما يوضح العنوان متغيرات البحث الرئيسية باختصار (إدارة الجودة الشاملة، وإدارة الأفراد، وتنافسية الشركات) دون ذكر تفاصيل عنها (أبعاد أو مكونات)، ولم يكن العنوان به تطويل ممل ولا تقصير مخل، كما أن لغة كتابة العنوان كانت واضحة وغير معقدة وخالية من الأخطاء اللغوية والإملائية، ولم يحتو العنوان على المجال الزمني للدراسة. ويؤخذ على عنوان الدراسة أنه احتوى على نوع الدراسة (دراسة حالة)، ولم يتضمن الفئة أو العينة المستهدفة بوضوح.

٣. ملخص الدراسة:

صاغ ملخص الدراسة علمي حيث أظهر العناصر الرئيسية للدراسة التي ينبغي أن يحتوي عليها الملخص، وهي (الهدف من الدراسة، وحجم العينة، وأهم النتائج والتوصيات). إلا أن الملخص لم يوضح المنهج العلمي المستخدم والأداة المستخدمة في جمع البيانات.

٤. مقدمة الدراسة:

جاءت المقدمة فقيرة وضعيفة جداً، حيث لم تصل المقدمة حتى إلى نصف صفحة، ولم تبدأ المقدمة من العام ولم تنته بالخاص، أي لم تتدرج من العموميات المرتبطة بموضوع الدراسة ثم التحدث عن الأمور الخاصة به، فقد تناولت المقدمة في البداية الدراسات السابقة التي أوضحت تأثير إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، ثم توقفت المقدمة عند هذا الحد. ومن ثم تحتاج المقدمة إلى التدعيم للفكرة بعدة دراسات سابقة وإحصاءات حديثة تبين حجم مشكلة البحث، كما أن المقدمة لم تتطرق لموضوع البحث في المملكة العربية السعودية؟

٥. أدبيات البحث:

من المفترض أو المتوقع بعد كتابة عنصر أساسي بهذا العنوان أن يتم فيه كتابة الإطار النظري والدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة، إلا أنه لم يتضمن ذلك، فكان من الأفضل ضم هذا العنوان مع مقدمة الدراسة وتعديل المقدمة لتظهر بشكل أقوى.

٦. مشكلة الدراسة:

عبرت مشكلة الدراسة عن الفكرة الأساسية للدراسة، وهي آثار تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد على تنافسية شركات القطاع الخاص، فتناولت المشكلة أهمية العنصر البشري للمؤسسة، ثم التطرق لأهمية إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد للعنصر البشري بالمؤسسة، ثم تطرق الحديث عن أهمية منطقة عسير ومبررات اختيارها جغرافياً لإجراء الدراسة. ويؤخذ على مشكلة الدراسة أنها لم توضح أسئلة الدراسة المرجو الإجابة عنها.

٧. أهداف الدراسة:

جاء هدف الدراسة واقعياً وقابلاً للقياس، ومتناسقاً مع عنوان الدراسة، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وممارسات إدارة الأفراد على تنافسية شركات القطاع الخاص، وتبيان الروابط بين هذه المتغيرات.

٨. أهمية الدراسة:

لم يذكر الباحث أهمية الدراسة النظرية أو التطبيقية.

٩. حدود الدراسة:

جاءت حدود الدراسة شاملة الحدود البشرية والمكانية والزمانية، حيث أوضحت الدراسة الحدود البشرية التي تمثلت في عينة قدرها (٦٢٤) من العاملين في الشركات الناشطة في القطاع الخاص دون التركيز على قطاع فرعي بعينه. كما تمثلت الحدود المكانية في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، بينما تمثلت الحدود الزمانية في الثلاث أشهر الأخيرة لسنة ٢٠٢١ ميلادي.

١٠. مصطلحات الدراسة:

لم تذكر الدراسة عنواناً فرعياً لمصطلحات الدراسة، ولم توضح التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.

١١. الإطار النظري والدراسات السابقة:

ركز الإطار النظري على المعلومات المهمة والمتعلقة بمتغيرات الدراسة فقط، حيث تناول هذا الجزء ممارسات إدارة الأفراد، وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة.

ويؤخذ على الدراسة أنها لم تدعم الإطار النظري بدراسات سابقة، كما أن الباحثين لم يقوموا بالتعليق على عناصر الإطار النظري لبيان رأيهما ووجهة نظرهما، كما إنه توجد مشكلة واضحة جداً في ترقيم محاور الإطار النظري، فليس هناك ترقيم أو ترتيب محدد لعرض متغيرات الدراسة داخل الإطار النظري. كما أنه لم تفرد الدراسة محوراً مستقلاً للدراسات السابقة، ولكن تم دمج الدراسات السابقة داخل الإطار النظري، وبناءً على ذلك يفضل تعديل عنوان المحور إلى أدبيات البحث أو الإطار النظري، وعدم الإشارة إلى الدراسات السابقة في العنوان الرئيسي.

١٢. فرضيات الدراسة:

تمثلت فرضيات الدراسة في أربع فرضيات أساسية:

- أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأفراد على الميزة التنافسية.
- ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات إدارة الجودة الشاملة على الميزة التنافسية.
- ج- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأفراد على تطبيقات إدارة الجودة الشاملة.
- د- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيقات إدارة الجودة الشاملة على ممارسات إدارة الأفراد.

وقد تم صياغة فرضيات الدراسة بشكل علمي ومنهجي صحيح، إلا أن جميع الفروض تم صياغتها صياغة صفرية، وهذا لا يتماشى مع نتائج الدراسات السابقة والتعليق الذي تم ذكره بعد كل فرضية من فرضيات الدراسة.

١٣. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة النمذجة الحصائية والمنهج الوصفي التحليلي والمقارن، لتفسير العلاقة التي تربط ممارسات إدارة الأفراد وإدارة الجودة الشاملة، ولتقييم العلاقة ومقارنتها بنتائج أبحاث أخرى. وهذه الأساليب والطرق تعد ملائمة لهذه الدراسة وأهدافها وفرضياتها، حيث يهدف المنهج الوصفي إلى جمع وتحليل ووصف البيانات المتعلقة بعينة الدراسة، وتهدف النمذجة الإحصائية إلى التحقق من مدى ملائمة النموذج الخاص بالدراسة.

١٤. مجتمع الدراسة وعينتها:

اعتمدت الدراسة على مجتمع العاملين في القطاع الخاص في منشآت تابعة لأحد هذه القطاعات: الشركات الخدماتية، المؤسسات التجارية، الشركات الصناعية. ويتكون هذا المجتمع من ٢٩٩٠ نشاطاً. وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من (٦٢٤) منظمة ناشطة في القطاع الخاص في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. والذين تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية. وهي عينة مناسبة وممثلة لمجتمع الدراسة.

١٥. أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات مع عينة الدراسة، وقد تكونت هذه الاستبانة من (٤) محاور: الأول يتعلق بالتوزيع والتحليل الديموغرافي للعاملين والمستجوبين في القطاع الخاص ومكون من (٤) فقرات، والثاني يتعلق بممارسات إدارة الأفراد ومكون من (٤) فقرات، الثالث يتعلق بتطبيقات إدارة الجودة الشاملة ومكون من (٥) فقرات، والرابع يتعلق بالميزة التنافسية للمنظمة ومكون من فقرتين. ويؤخذ على الدراسة أنها لم تتحقق من الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) لأداة الدراسة بشكل كافٍ، حيث تم عرض أن الدراسة استخدمت صدق المحكمين والاتساق الداخلي دون ذكر تفاصيل هذه الأساليب، ودون عرض جداول بياناتها، كما أن هذه الأساليب لا تكفي للتحقق من صدق وثبات أدوات الدراسة، لأن هناك أنواع أخرى من الصدق أكثر قوة، مثل صدق التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي.

١٦. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لم توضح الدراسة الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة.

١٨. توصيات الدراسة:

عرضت توصيات الدراسة بناءً على نتائجها، وكانت جميعها قابلة للتنفيذ إجرائياً.

١٩. التوثيق والمراجع:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التوثيق APA، وقد تم ترتيب المراجع في نهاية القائمة بشكل هجائي، إلا أنه لوحظ بعض الأخطاء في عملية التوثيق وكتابة المراجع، منها أن هناك بعض عمليات التوثيق في المتن خاطئة، خاصة فيما يتعلق بتوثيق المرجع في بداية الفقرة، أما في قائمة المراجع هناك بعض الأخطاء مثل ترقيم المراجع، فوفقاً لأسلوب APA لا يتم ترقيم المراجع، بل تكون الاسطر التالية للسطر الأول من المرجع بادئة بمسافة ٥ نقاط عن السطر الأول.

٢٠. صفحة العنوان والملخص الأجبي:

لم يتم كتابة العنوان وملخص الدراسة باللغة الأجنبية في نهاية الدراسة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرا لكم

